بفتح الخاء وسوء عين النجاسة وبالكسر ما لا يكون طاهرا منه
اى المنوضئ الى ما يطهر اى يخفف حكم التطهير فى الوضوء و
الغسل حوله خروج نجس يتناول خروج احد من السبيلين
وغيرهما لما قال فى المحيط حد الخروج والانتقال من الباطن
الى الظاهر وذلك يعتبر بالسبيلان عن موضعه وعن
الخروج بالسبيلان بخلاف ما لو ظهرت النجاسة على
رأس السبيلين فانه ينتقض الوضوء واذا سيل الى
رائس السبيلين ليس بمكان النجاسة انما توجد
بالانتقال من مكانها اليه فصرف الانتقال بالظهور
فاقيم الظهور مقام الخروج وحد السيلان ان يجاوز قدر
عن رأس الخرج هكذا ذكره ابو يوسف لانه لا يمكن عن
رائس الخرج لم ينتقل عن مكانه فان ما يوازى الدم من
اعلى الخرج مكانه ومنه يعلم ان الخروج فى غير السبيلين عين
السيلان ح يظهر ضعف ما قال صدر الشريعة ان قوله الى ما
يطهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال
فانه اذا قصد وخرج دم كثير وسال بحيث لم تملك رائس
الخرج فانه لا شك فى الانتقاض عندنا مع انه لم يصل الى
موضع يخفف حكم التطهير قد وجد فى بعض النسخ وان
لم يوجد السيلان عليه فليتامل فى ضعف ما قال فى العناية حيث
ان نقول ما خرج من السبيلين الى ما يطهر ان كان نجسا
سال الان هنا ما كون الخروج معتبرا بالسيلان وقد عرفت
فساده فيكون قوله حتى وا بعد قوله خرج بل العبارة
ما اخترناه بعون الله تعالى قوله خروج نجس احترازا عما اذا
عرقت ابرة فارتفع الدم على رأس الخرج لكن لم يسل
فانه غير ناقض لانه ليس بنجس لكونه غير مسفوح وقوله
الى ما يطهر احترازا عما اذا وصل البول الى قصبة الذكر ولم

لم يظهر وعما اذا كان فى عينه قرحة وصل دمها الى جانب
اخر من عينه وعما اذا سال الدم الى ما فوق مارن الانف
بخلاف ما اذا سال الى المارن لان الاستنشاق فى الجنابة
فرض فخروج ريح او دودة او حصاة من الدبر ذكر الربح
لانه خارج منه وليس بنجس مع انه ناقض بما ورد
النجس وذكر الاخرين لان ما معهما من النجس وان قل حدث
فى السبيلين لا خروج ريح من الفم والذكر لا يتعدى
محل النجاسة ولا خروج دودة من الجرح لان ما عليها من
النجس قليل وهو ليس بحدث فى غير السبيلين كذا لا
ينقض لو سقط منه الى الجرح وملاء الفم عطف على
خروج وهو ان يضبط بتكلف حتى انه لم يتكلف لخروج
وقبل ان يمنعه من الكلام فى قدر ة اى صوابا او على
وجه لغة دم منعقد لكنه ههنا سوداء ولذا اعتبر فيه
ملاء الفم او فى طعام او ماء وانما اعتبر فيه ذلك لما قال
الهداية ان الخروج اى خروج النجس من غير السبيلين ينقض
بالسيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير وملاء الفم
القىء ثم قال ملاء الفم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا
بتكلف لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا واعترض على قوله
لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا بانه جعل الظاهر الغالب
كالمتحقق انما يكون فيما لا ينضبط فيه الاصل كالسفر
فى مقام مقام المشقة او لا يطلع عليه كالاياح الغائم
مقام الاستنجاء واما فى المنضبط انظم خلافه كما فى مسئلتنا
فان خروج القىء من الفم لا يتعسر الاطلاع عليه فكيف
اقيم ملاء الفم مقامه كيف وفى الصور التى يكون القىء
ملاء الفم ثم منع من الخروج بالتكلف عدم الخروج مستند
فمن اين حكم بالانتقاض فى الصور التى يكون القىء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)